



PROVISIONAL

A/PV. 2277  
5 November 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الألفين والمائتين والسابعة والسبعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ٥ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤

الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد انفادا اداغون ( نائب الرئيس ) ( الفلبين )

ثم : السيد بوتفليقة ( الرئيس ) ( الجزائر )

— مواصلة نظر البند ١٥ من جدول الأعمال :

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

أ — تقرير الوكالة ؛

ب — مشروع القرار المقدم من بلغاريا ، تايلاند ، وزائير .

— برنامج العمل :

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلاً باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . ستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى "رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات" Chief of the official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيداً تاماً تيسيراً لانجاز العمل .

مواصلة النظر في البند ١٥ من جدول الاعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

( أ ) تقرير الوكالة

( ب ) مشروع القرار المقدم من بلغاريا ، تايلاند ، زائير

السيد ميلا جلوفيك ( يرغسلافيا ) ( الكلمة بالانجليزية ) : ان التقرير السنوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية للعام الذى ينتهى في ٣٠ حزيران /يونيه ١٩٧٤ والذى تبخه الجمعية العامة حاليا ، يقدم لنا فرصة للتعريف بالاشتراك العريض للوكالة في تنفيذ أنشطتها العادية فضلا عن الحاجة الى الاعداد الجادة والملاءمة لتنفيذ المهام الناتجة عن التطورات الحالية فى حقل استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية . ونود أن نمدح الوكالة للتقرير الذى أعد اعدادا جيدا وخاصة المدير العام الدكتور سبغفار اكلند ، للبيان الذى ألقاه هذا الصباح والذى حدد الاطارات الاساسية لانشطة الوكالة في الماضي والمستقبل . وسوف نشير الى بعض جوانب التقرير فقط .

اننا نلاحظ بوجه خاص أن مكانة ذات اهمية متزايدة قد اعطيت في برنامج وأنشطة الوكالة ، الى المطالب التى يمكن تبريرها ومقترحات الدول النامية . فالواقع أن هذه الدول ترى في تنفيذ هذه البرامج أحد وسائل تخفيف المصاعب الهائلة والعوائق التى تقف أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة فيها . فأزمة الطاقة والمسألة المعقدة لاستخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية باستثناء أنشطة الضمانات فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، تعد مشكلتين أساسيتين تؤثران على النشاط الاجمالى للوكالة الدولية للطاقة الذرية . فالاهتمام بالطاقة النووية فى العالم بوجه عام والدول النامية بوجه خاص قد ازداد بصورة كبيرة كنتيجة لازمة الطاقة . حيث أن الطاقة النووية أصبحت عاملا أكثر أهمية للتنمية . وطبقا لتقرير الوكالة فان محطات الطاقة النووية التى تبلغ طاقتها ٦٠٠٠٠ ميجاوات قد طُلبت . وفي التقرير السنوى ١٩٧٢-١٩٧٣ ، قدر أن الطاقة النووية فى العالم سوف تصل الى ٣١٥٠٠٠ ميجاوات في عام ١٩٨٠ . وهذه التقديرات ستكون تتجاوز نظرا لزيادة الاهتمام في استخدام الطاقة النووية كمصدر من مصادر الحرارة فى الصناعة ،

وقد أدى ذلك بالدول النامية بوجه خاص الى القيام باستحداث الطاقة النووية في تنظيماها الخاصة بالقوى . كما أن التقديرات المؤقتة للوكالة تشير الى أن انشاء واستخدام المحطات التي تبلغ طاقتها ٢١٦٠٠٠ ميجاوات سوف تصبح اقتصادية في الدول النامية خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٠ بالمقارنة الى تقديرات العام الماضي التي وصلت الى ١٥٢٠٠٠ ميجاوات . ان مسألة استخدام الطاقة النووية في الدول النامية يرتبط بعدة مشكلات ومصاعب سياسية وعلمية ، وتكنولوجية ومالية .

وان احدى العوامل التي تؤثر في هذا المجال هي الوضع الاحتكاري للقوى النووية وهذا ينعكس على نقل التقنية النووية الى الدول النامية فهو يقل عن هذه التطلعات والالتزامات الداخلة في المعاهدات . ولا زال هناك الكثير مما يجب أن نحققه لا دخال المحطات النووية في الدول النامية وفي الواقع فان الدول النووية لها الحق في المشاركة في منافع التقدم النووي بوجه عام . ونرى أن الطرق التي تؤدي الى حل هذه المشاكل ليست غير معروفة فقد حددت الخطوط الارشادية والأشكال الملموسة وتحددت حلولها أيضا من قبل الجمعية العامة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية والوكالات الدولية الأخرى التي تعمل في هذا الاطار وبعض الدول النامية ودون أن تنتظر حل مشكلة المساعدة التي تقدمها الدول المتقدمة قد بذلت مجهودات ودعمت من تعاونها المشترك لايجاد حلول لمشكلات التنمية ، هذه المشكلات التي نشأت الدول المتقدمة في أن تظهر اهتمامها بها .

ان الدول غير المنحازة - في اجتماعاتها ، وخاصة في الاجتماع الرابع لدول ورؤساء وحكومات الدول غير المنحازة بالجزائر - قد أكدت على الاستخدام الأوسع والأكثف للطاقة النووية من أجل الأغراض السلمية ، ان رأيت أن هذا يعد أحد المصادر الهامة للاسراع من معدل النمو في الدول النامية .

ان يوغوسلافيا تؤيد أنشطة الوكالة التي تستهدف حل مشكلة ادخال الطاقة النووية في الدول النامية طبقا للبرنامج الذي وافقت عليه الوكالة في الفترة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٠ ، ولا شك أن الوكالة قد حققت نتائج هامة في بعض الميادين والأنشطة التي وجدت الدول النامية أنها مفيدة مثل تطبيق النظائر المشعة وتدريب الأفراد ومستويات السلامة وحماية الانسان وبيئته واستخدام الطاقة النووية في انتاج الطاقة وغيرها . غير أنه نظرا للاحتياجات المتزايدة لهذه الدول ، فمن الضروري بذل مجهودات جديدة وتعزيز كافة الأنشطة ، وهذا يستدعي من الدول التأييد المستمر ، وخاصة التأييد المالي من الدول النووية والمتقدمة ، وان صندوق الوكالة العامة الذي تقدم منه المعونة ، رغم زيادة حصيلته بمقدار ١٥ مليون دولار ، لا يعد كافيا لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء وخاصة الدول النامية . ان التفاوت ضخما للغاية بين الأموال التي تصرف على برامج الأسلحة النووية ، وهذه التي تخصص لمساعدة الدول النامية ، والتي تشكل داخل اطار الصندوق العام على أساس المساهمات الاختيارية للدول الأعضاء ، كما أن أعضاء الوكالة ، والأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد قدموا مطالبهم العادلة لانشاء طريقة جديدة لتمويل الوكالة بالأموال اللازمة للمعونة الفنية . ان الدول النووية الأعضاء في المعاهدة يجب أن تنظر فيما اذا كانت هذه تمثل أحد الوسائل النافعة لتدعيم الثقة في المعاهدة ، واننا نأمل أن يكون الأمر كذلك ، ان هذه المسألة ومسائل أخرى سوف تنظر في مؤتمر اعادة البحث في المعاهدة ، ولقد أعدت الوكالة لهذا المؤتمر تقارير مفيدة للغاية بطلب من اللجنة التحضيرية للمؤتمر .

وفيما يتعلق بمؤتمر اعادة النظر في المعاهدة فمن الضروري أن نذكر بقرارات مؤتمر الدول غير النووية الذي عقد في جنيف عام ١٩٦٨ فأحد المشاكل الهامة التي ناقشها المؤتمر يتمثل في كيفية استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وقد وافق المؤتمر على الاعلان في هذا الصدد كما وافق على ١٤ قرارا تغطي أهم المسائل في حق ايجاد المقترحات لحلها . وقد وافقت الجمعية العامة على هذه القرارات في دورتيها الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين . وبعد سنوات عديدة أصبح من الواضح أننا لا يمكن أن نرضى بتنفيذ نتائج مؤتمر الدول غير النووية . ولهذا نحن نشعر أنه من الضروري مناقشة مسألة تنفيذ نتائج مؤتمر الدول غير النووية ليس فقط في الجمعية العامة ، ولكن في

مؤتمرا إعادة النظر في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ان الخطوات العملية التي اتخذتها الوكالة في تنفيذ الوظائف الناتجة طبقا للمادة ٥ من المعاهدة مثل أداء وظائف الهيئة الدولية ، فضلا عن المراقبة الدولية ، هي ذات طبيعة تمهيدية ، لأن المفاوضات التي جرت في هذا المجال لم تتم بعد .

لقد أحرزت يوغوسلافيا تقدما كبيرا في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في السنوات الأخيرة ، وقد أدت هذه المجهودات الى نتائج هامة في كثير من المجالات مثل الصناعة والزراعة والطب . كما قدمت مساهمات مشابهة في مختلف ميادين الدراسات الأساسية . واتباعا لهذه السياسة فيما يختص بتطبيق الطاقة النووية ، فقد بدأت يوغوسلافيا انشاء أول محطة للطاقة النووية فيها ، وفي هذا الخصوص فان دور الوكالة كان هاما لحل المشكلات الطموسية التي ترتبط بانشاء هذه المحطة .

ان التعاون بين يوغوسلافيا والوكالة في الفترة ما بين الدورتين الأخيرتين للجمعية العامة كان مفيدا ومثمرا ، وأذكر على سبيل المثال ، عقد عدة ندوات أهمها الندوة الخاصة بالأمن الاشعاعي وتقييم الجرعات السكانية ومستويات السلامة الاشعاعية . ونحن على اقتناع أن التعاون مع الوكالة سوف يستمر في الفترة التالية ، ونرى أن ذلك يعد أساسا طيبا لتقرير الوكالة عن الفترة الماضية وعن البرامج المستقبلية .

السيد لورانس ماكينتايير ( استراليا ) ( الكلمة بالانجليزية ) : ان وفدي قد أتى بحشا وافيا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ( 1 . Add . A/9722 ) ، وان استراليا تؤيد بوجه عام مشروع القرار في الوثيقة ( A/ L. 740 ) ، وفي نفس الوقت نلاحظ أن نص هذا الصام أكثر اتساعا من نصوص السنوات الأخيرة ، وكنا نود أن نبحث هذا النص قبل التصويت عليه ، ومع ذلك فنحن نأمل أن الجمعية العامة ، كما حدث في السنوات الماضية ، سوف توافق على قراراتها باتفاق الرأي .

لقد استمعنا الى التمهيد الرصين والوافي لمدير عام الوكالة عن أنشطة الوكالة خلال الاثني عشر شهرا الماضية ، ويسرنا أن نرحب بالمدير العام السيد الدكتور سيجفارد اكلند ونتمنى له النجاح في الاطلاع بمسؤولياته وخاصة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

ليس هناك من شك في أن أهمية دور الوكالة قد ازداد نتيجة للتطورات الدولية خلال العام الماضي وخاصة عن طريق الدافع الذي جاء نتيجة ارتفاع أسعار النفط في العالم . ان هذا الاتجاه قد أعطى للوكالة تحديات جديدة في مجالات مثل حماية البيئة والمعونة الفنية والضمانات فسي استخدام وانتاج الطاقة النووية . ويثق وفدى أن الوكالة سوف تواصل الاستجابة بفعالية للمطالب التي توجه اليها ، وفي تطوير عطيا كاهم الوكالات في أسرة الأمم المتحدة .

وبذلك فان استراليا تؤيد زيادة مستويات أهداف عام ١٩٧٥ للمساهمات الاختيارية بنسبة . ه في المائة بحيث تصل الى هـ رء طليون دولار ، ومن المنطقي أن نتوقع أنه نتيجة للتغيير فسي الأسعار وموارد الطاقة الأخرى ، فان الأموال المطلوبة للمعونة الفنية سوف تزداد ، وان الوكالة يجب أن تحصل على الأموال الكافية لمواجهة هذه المطالب ، وفي الوقت ذاته توسع من برامجها التدريبية .

ان أثر الطاقة النووية على البيئة الانسانية يثير مشكلات ذات أهمية كبيرة بالنسبة لنا جميعا . فتقوم الوكالة بتوسيع برامجها الخاصة بتحديد الموقع ومستويات السلامة ودرجات الاعتماد للمحطات الطاقة النووية فضلا عن ادارة المتخلفات النووية ، ونحن في استراليا نهتم اهتماما كبيرا بهذه المسائل وتتطلع الى الوكالة لتقوم بدور استشاري حول مسائل التخلص من المتخلفات النووية ، ونحن على ثقة من أن الوكالة سوف تدرك في هذا المجال مسؤولياتها الخاصة في حماية البيئة البحرية ضد أخطار التلوث الاشعاعي .

ان تقرير الوكالة يشير الى برنامجها المشترك مع منظمة الأغذية والزراعة في تطبيق العلم والتقنية النووية وفي زيادة وتحسين انتاج الغذاء العالمي . ان هذه البرامج مبنية بالخير ولها أهمية كبيرة وكامنة للجنس البشري ، بحيث أنها تستحق تأييدنا .

والآن أنتقل بصورة موجزة الى مسألة الضمانات وخاصة في إطار حظر انتشار الأسلحة النووية. ان التقدم في انتاج الطاقة النووية قد زاد من سرورية الوكالة بالنسبة للضمانات ونتيجة لذلك ثمة حاجة الى تنمية الوسائل والأدوات لحماية القوى البشرية والحد من زيادة جهاز المراقبة . وفي نفس الوقت لا يجب تخفيض مستويات الضمانات في الوكالة أو التأثير فيها بأي حال من الأحوال .

ويسر وفدي أن يذكر بأن استراليا وقعت اتفاقيتها مع الوكالة حول الضمانات النووية في ١٠ ايلول/ تموز من هذا العام . وبعد التصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . وعدد الاطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يزداد بالرغم من أنه لا يزداد بالسرعة المطلوبة التي نرغب فيها . ولن أتحدث هنا دايلا عن الجانب الخاص بنزع السلاح في أنشأة الوكالة فيما يتعلق بالمعاهدة فهذه شئون تختص بها اللجنة الأولى . ولكنني أود أن أقول أن استراليا تعلق أهمية كبرى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كحاجز ضد انتشار هذه الأسلحة .

واننا ندرك أيضا المشكلات الناتجة عن اختبار واستخدام التفجيرات النووية للأغراض السلمية . ولقد تحدثت أخيرا بصورة أكثر تفصيلا حول هذا الموضوع في اللجنة الأولى ولست في حاجة الى تكرار ما قلته هناك مرة أخرى . ولكنني أود أن اضيف أننا نشعر بالامتنان لزيادة أنشأة الوكالة في هذا المجال كما هو وارد في الوثيقة ( A/9722 /مضادة ١ ) . فالوكالة تلعب دورا هاما كهيئة مسؤولة فيما يتعلق بالنواحي القانونية والصحية الخاصة بتنفيذ وتطبيق التفجيرات النووية . ولذلك فمن الملائم والمرغوب فيه أن تشترك الوكالة بصورة نشطة في المناقشات الدولية حول امكانية استخدامها والدراسات المتعلقة بها . ويشعر وفدي بالامتنان لأن الوكالة سوف تقوم بانشاء خدمة دولية للتفجيرات النووية للأغراض السلمية داخل اطارها تحت الاشراف الدولي الملائم كما هو وارد في المادة الخاصة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

أود في الختام أن أمدح مرة أخرى تقرير الوكالة وتأکید تأييد استراليا لعمل هذه الوكالة - واعادة تأييد وفدي العام لمشروع القرار الذي قدم لنا .

السيد كوفمان ( هولندا ) ( الكلمة بالانجليزية ) : أود بادىء ذي بدء أن أضم صوتي الى اصوات الذين شكروا الدكتور اكلند للكلمة التي تقدم بها هذا الصباح وللقيادة الديناميكية التي أعطاها لامانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ان التقرير السنوي للوكالة واضافته يعكسان الامكانيات المتزايدة للطاقة النووية . ومن دواعي رضا حكومتي أن الوكالة كانت متنبهة للتحديات التي تتمثل في المطالب السريعة والمتزايدة الخاصة بالابحاث وتنمية الاستخدامات السلمية والتطبيق العملي للطاقة الذرية في العالم أجمع . وان وفدي يرحب في هذا الصدد بمجهودات الوكالة الموجهة الى حل مشكلات البيئة بما فيها مشكلات ادارة المتخلفات النووية الناشئة عن التطبيق السريع والمتزايد للطاقة النووية .

ان حكومتي تؤيد أيضا وبصورة تامة توسيع أعمال الوكالة حول تطوير معايير متعدد المرحل والسلامة ودرجة الاعتماد لمحطات الطاقة النووية أو القوى النووية .

ان حالة الطاقة المتغيرة في العالم سوف يكون لها أثر كبير على برنامج التعاون الفني للوكالة . وأي مشورة حول انشاء محطات للطاقة النووية في الدول النامية يجب - في رأينا - أن تأخذ في الاعتبار البنين الفني والاداري في هذه الدول . ويمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن توفر غارطا ارشادية مفيدة في تنظيم البنين الاداري الملائم . ان برنامج الوكالة للتعاون الفني يؤكد بصورة صحيحة على مواجهة بعض الاضطرابات من الدول النامية . ولهذا الغرض فقد قررت حكومة هولندا أخيرا - بشرط الموافقة البرلمانية - على تخصيص ٤٠ ألف دولار كمساهمة اختيارية للصندوق العام التابع للوكالة . اننا نرحب بأن مسألة التفجيرات النووية السلمية قد أعطيت الاهمية الدولية التي تستحقها - والتي تنعكس في الاضافة الطمحة بتقرير الوكالة السنوي . وسوف يقوم الدكتور كويشي مانز وزير خارجية هولندا بالحديث بصورة طويلة حول هذه المسألة في البيان الذي سيلقيه في اللجنة الاولى . اننى لا أود أن أتحدث حول الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ان أن الدكتور مانز سوف يقدم هذا الموضوع في بيانه للجنة الأولى كما قلت وذلك في أواخر الاسبوع الحالي .

ان الخطوات التي تتخذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوفير أمن التسهيلات النووية يجب أن تشجع . وبالرغم من أن تدابير الأمن هي مسؤولية الحكومة القومية فلا يمكننا أن ننكر أن التعاون الدولي يجب أن يدعم لوقف اساءة استعمال المواد النووية . وقد لاحظنا باهتمام كبير أن عددا من الدول قد حثت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تنمية اتفاقية دولية لتدعيم الامن ضد السرقة أو تحويل المواد النووية .

وفي الختام يود وفدي أن يهنئ الوكالة ومديرها العام المقرر الدكتور أكلند لتطوير أنشطتها



الثمرة والجديدة . وان حكومتي على ثقة أن الوكالة يمكنها في هذه المرحلة أن تضطلع بمهمتها الهامة للتعاون الوثيق والتنسيق مع أعضاء الامم المتحدة الآخرين .  
وأخيرا أود أن أؤكد أن وفدي يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم ( A/L/ 74٥ ) .

السيد برودهوم ( كندا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : يشرفني بالفعل أن أتحدث الآن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وأود أولاً أن أشكر السيد مديرعام الوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد اكلند للتقرير الممتاز الذي قدّمه الى الجمعية العامة عن أعمال وأنشطة هذه الوكالة .

ان الموضوع الذي نتناوله اليوم موضوع هام ، وان كندا تعلق اهتماما خاصا به ، رأسي لا أشير بحسب الى العمل الممتاز الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولكنني أشير كذلك الى المسائل الشاملة التي تتعلق بتطبيق الطاقة الذرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ان المجتمع الدولي يواجه أزمة متزايدة في جهوده للحصول على الطاقة اللازمة لتحقيق أهداف تحسين ظروف حياة الانسانية بأسرها . كما أن عدد كبيراً من الدول تدرك الآن أن موارد الطاقة التي تعتمد عليها أصبحت محدودة وأن تحقيق هذه الأهداف تتطلب اكتشاف واستخدام موارد أخرى للطاقة .

ان كندا ضمن موارد أخرى للطاقة ، قد توجهت للطاقة النووية حتى تواجه أزمة الطاقة ومصادر الطاقة التقليدية الأخرى ، وبالرغم من أنه من الخطر أن نتمادى على طاقة جديدة بصفة استثنائية بدلا من " الطاقة البترولية " ، فمن الضروري وضع برامج تتعلق باستخدام مصادر أخرى وجديدة للطاقة ، التي لم تكتشف حتى الآن ، واننا مقتنعون أن البشرية سوف تستمر في المستقبل في الاعتماد على الطاقة النووية كمصدر للطاقة .

ان هذه الثقة لها ما يبررها من الناحية الاقتصادية ، وتبريرها الكامل من النواحي الأخرى يشغلنا في الواقع بشكل عميق ، ان استخدام الطاقة النووية يمثل مشكلتين هامتين لا يمثلها أى مصدر آخر للطاقة ، ان المجتمع الدولي يجب أولاً أن يضمن بطريقة كاملة أن تعميم استخدام الطاقة الذرية في توليد الطاقة لا يمكن أن يستخدم في نشر الأسلحة النووية بأى طريقة من الطرق ، وهناك مصدر آخر للمشاكل متعلق باستخدام الطاقة النووية ، هو ضرورة حماية السكان والأجيال المقبلة من أى مخلفات غير مرغوب فيها للطاقة النووية ، ان طبيعة الطاقة النووية في حد ذاتها ومصادر الاشعاع الأخرى قد جعلت الحكومات تفرض أقصى معايير ممكنة للأمن في اقامة مودلات الطاقة الذرية والنووية ، ويجب أن نستمر وأن نكشف من هذا المجهود حتى يمكن أن نضمن أن أى جيل من الأجيال سواء هذا الجيل أو الأجيال المقبلة لن تجد نفسها معرضة للخطر النووي .

وقد قدمت هذه الملاحظات المبدئية لأؤكد الأهمية التي تعلقها كندا على أعمال الوكالة

للطاقة الذرية ، ان المجتمع الدولي قد كلف هذه الوكالة بالنهوض بتطبيق الطاقة النووية لأغراض سلمية وضمن أن لا تتحول هذه الطاقة الى مصدر خطر سواء عن طريق حادث أو عن طريق استخدام ليس له ما يبرره . ان كندا تؤيد تأييدا تاما الوكالة في أهدافها ، وأود أن أقدم بعض الملاحظات المحددة عن أنشطة الوكالة الآن ، ان كندا لتهنيء نفسها بالأهمية التي تعلقها الوكالة على البرامج الخاصة باستخدام الطاقة النووية ، واننا نلاحظ بارتياح خاص أن النفقات التي سوف تنفقها الوكالة سوف تفيد بصفة خاصة الدول النامية بطريقة كبرى ، ان هذه الأهمية لها ما يبررها وهي ضرورة نظرا لأن الدول النامية التي ليس لديها مصادر للطاقة هي التي تأثرت أكثر من غيرها بسبب تغيير مصادر الطاقة وفي توافرها ، وان هذه البلدان سوف تستفيد استفادة كبرى بالحصول على مصدر آخر للطاقة يكون أكثر استمرارا وأكثر ضمانا .

وفي هذا الصدد فان كندا تؤيد أنشطة الوكالة فيما يتعلق بالمعونة الفنية ، فان هذه المعونة الفنية سوف تكون عاملا هاما بالنسبة للدول النامية حتى تختار الطاقة الذرية كمصدر للطاقة ، وان زيادة اسهامات الوكالة بنسبة . ٥ في المائة في مساعدتها الفنية لتحظى بكل تأييد من جانبنا . أود أن اضيف مع ذلك انه حتى مع استمرار كندا في الاشتراك الكامل في صندوق التطوعات ، فان كندا تعلق أهمية كبرى في تقديم هذه المساعدة الفنية حتى نقدم أقصى فائدة ممكنة للدول النامية ، اننا ندعو برنامج الأمم المتحدة للتغذية أن يؤيد الوكالة في انشطتها في هذا الصدد ، ومن ناحية أخرى فاننا نطلب من الدول النامية أن تولي في إطار خطط تنميتها الوطنية أولوية خاصة للمشروعات المتعلقة بالطاقة النووية كلما احتاج الأمر الى ذلك .

ان كندا تؤيد تأييدا كاملا برامج الوكالة المتعلقة بسلامة المولدات الذرية وحماية البيئة ، ومع ذلك فهناك الكثير الذي ينبغي عمله ، هناك ضرورة ملحة في وضع مجموعة من المعايير والمبادئ الدولية المرضية وذلك بالنسبة للدول التي تقيم مولدات للطاقة النووية ، ان الاسرة الدولية سوف تتأكد بهذه الطريقة أن هذه المولدات والمنشآت النووية التي سوف تنشأ في يوم من الأيام بلا شك ، سوف تستخدم وفق معايير سلامة دولية مقبولة من الجميع ، وفيما يتعلق بهذا الجانب من أعمال وأنشطة الوكالة فان حكومة كندا مستعدة لتقديم خبراء يشتركون في مشاورات ومناقشات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومن المهم أن تأخذ الرثاء التي تنشرها الوكالة في اعتبارها اعداد دراسات مفصلة فسي هذا الصدد .

وأود أن اتحدث الآن عن مسألة تتعلق بمعالجة الفاقد وهي المسألة التي تحدثت عنها سابقا ، ان كندا ترحب بأن الوكالة قد قامت بمهامها وفق المعاهدة التي وقعت في لندن بخصوص مخلفات الطاقة الذرية والتخلص منها في أعماق البحار، وقد أدلت كندا برأيها في هذا الصدد من حيث التخلص منها في أعماق البحار .

وما بقي عمل كبير يجب أن نعمله قبل أن نعدّي شكلا نهائيا لهذا التعليق وتلك التوصيات .  
وان تلك المجهودات المكثفة سوف تكون هامة وخصوصا اذا ما أدركنا التوسع الكبير في الطاقة النووية  
المقرر أن يتم في السنوات المقبلة .

ان كندا ترى أن وضع معايير تتصل بالتخلص من المخلفات النووية ، لا يجب أن تترك لكل بلد على  
حده بل يجب أن تدرس على الصعيد الدولي حتى نحمي الانسان وبيئته . وفى رأينا ، فانه يجب  
أن تكون هناك سنوات كبيرة من الدراسة حتى يمكن التخلص من الكميات الكبيرة من المتخلفات الاشعاعية .  
ان التوسع أيضا في اقامة مولدات ذرية ينطوى على خطر استخدام المواد الانشطارية . ويجب  
في رأينا اعداد اتفاقية دولية خاصة بحماية المواد الذرية وسلامة انتشارها . وذلك يتطلب عملا على  
الصعيد الدولي والقومي . وان كندا سوف تقدر لو أن الوكالة درست وسائل أخرى لتطبيق التوصيات  
التي وضعتها قبل ذلك والتي تتعلق بحماية المواد النووية وسلامتها .

سوف أركز كلمتي الآن على المسائل العامة التي أوردتها في بداية حديثي وهي ما تشعر به  
حكومة كندا والدول الأخرى من مشاغل في مواجهة ضرورة منع انتشار الأسلحة النووية والقضاء على خطر  
حرب نووية . ونظرا لأن مسألة انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح تدرسها اللجنة الاولى بالتفصيل  
الآن ، فاني سوف أقتصر على التحدث عن الجوانب التي تتصل بدور وأنشطة الوكالة فقط . وفي التصريح  
الذي قدمه في ٢٥ أيلول / سبتمبر الماضي ، فان السيد ماكيكن وزير خارجية كندا قال :

" بالنسبة لوقف انتشار الأسلحة النووية ، فان كل الدول يجب أن تتعهد بعدم نقل  
التكنولوجيا النووية الا في اطار اشراف دولي لضمان أن هذا النقل لن يؤدي الى صناعة مواد  
متفجرة منها . وكل الدول ، يجب عليها أن تقدم كل ما تملك من مواد انتشارية وتضعها تحت  
اشراف دولي . ان الدول التي تملك الأسلحة النووية عليها ان تقدم التسهيلات التي تملكها  
تحت اشراف لوقف واقتصار استخدام المواد الانشطارية للأغراض السلمية ، فان استخدام هذه  
المواد الانشطارية هي افضل وسيلة للمجتمع الدولي في التقدم السلمي وسوف يسمح

أن تركز على تنمية وتوزيع طاقة نووية للأغراض السلمية" . ( واصل الحديث بالفرنسيه )

ان كندا تعلق أهمية خاصة على الدور الذي تلعبه الضمانات النووية التي تطبقها الوكالة  
الدولية للطاقة الذرية .

وأود أن أكرر الآن التأييد الكامل لحكومة كندا لهدف تاييقات اجراءات لمنع انتشار الطاقة النووية ودور الوكالة في تحقيق هذا الهدف. ومن المهم أن نلج على الصلة الوثيقة بين حماية وسلامة استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية وضرورة وضع ضمانات تمنع من أن يتحول هذا الاستخدام إلى أغراض غير سلمية. ان تأييد الحكام في كندا وفي دول أخرى لهذا التوسع ، لا يمكن أن يتم الا اذا ما وجدت ضمانات معينة تضمن أن انتشار المولدات النووية لاستخدام الطاقة ، لن يشكل عاملاً لنشر الأسلحة النووية فيما بين الدول .

وأود أن أختتم ملاحظاتي بأن اتحدث باختصار عن مسألة الاستخدامات السلمية لتقنية المتفجرات النووية. ان كندا ودول أخرى أعضاء في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ترى أنه لا يمكن أن نفصل بين تقنية الأسلحة النووية وتقنية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأننا مدركين لضرورة أن تستفيد كل الدول من مزايا التقنيات النووية بشرط ألا يؤدي ذلك إلى استخدام سيء لهذه التقنيات. ولهذا السبب فان كندا قد أيدت مجهودات الوكالة المستمرة التي تكمن في تقديم الخدمات المناسبة لاستخدام المتفجرات النووية لأغراض سلمية. ان كندا ترى أن الوكالة كأحد وكالات الأمم المتحدة التي تتولى استخدام الطاقة الذرية لأغراض سلمية يجب عليها أن تستمر في تناول هذه المسائل بالدراسة وسوف نؤيد مجهودات الوكالة باستمرار حتى تستطيع أن تقوم بدورها على الوجه الأكمل .

السيد جيلاني ( باكستان ) ( الكلمة بالانجليزية ) : ان وفدي يرحب بمدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، السيد ايكلاندي ، ونهنته بالتقرير الوافي عن أنشطة وبرامج الوكالة التي قدمها إلينا . لقد ظلت حكومتى تشارك بحماس في أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ انشائها . ولقد قرأنا أيضا تقرير الوكالة الوارد في الوثيقة (A/9722) والاضافة الملحقة به بحناية ، لأننا نرى أن عمل الوكالة يعد ذا أهمية كبيرة للعالم أجمع في تسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية .

ان باكستان تؤمن دائما بضرورة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ولذا فقد وقعت معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٧٣ . وقد أعاد رئيس وزراء باكستان تأكيد سياسة بلاده في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر عام ١٩٧٢ ، في افتتاح محطة الطاقة النووية في كراتشي حين قال : " ان باكستان تؤمن باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وكأداة للتنمية والتقدم . لقد وضعنا تسهيلاتا النووية تحت الضمانات الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونود أن

تقوم الدول الأخرى في المنطقة بذات الشيء . ان المشكلة التي تشكل التهديد الأكبر في شبه قارة جنوب آسيا تتمثل في فقر وبؤس شعبيها . فالعلاقة الذرية بالنسبة لشعبنا يجب أن تصبح رمزا للأمل بدلا من الخوف . ولذا فنحن نرحب - بموافقة الدول المعنية - أن تعلن شبه القارة بأكملها - منطقة خالية من الأسلحة النووية وحظر ادخال الأسلحة النووية فيها " .

ان وفدي يشمر أن التطورات الأخيرة قد زادت من التحديات والمطالب التي تواجه مهمة الوكالة . ونأمل ان الوكالة تستطيع أن توفر اطارا يمكن من داخله تطور الطاقة النووية للأغراض السلمية على نحو سريع دون زيادة في خطر الانتشار النووي .

لقد أجرت الوكالة دراسة لسوق الطاقة النووية في الدول النووية في عام ١٩٧٢ ويجري تحديد هذا التقرير حاليا على ضوء زيادة أسعار البترول المستورد . ونأمل أن تتم هذه المهمة في أقرب فرصة ممكنة . وكما نعلم جميعا ، فان هذه الدراسة هي الخطوة الأولى نحو انجاز الأهداف النهائية لانشاء محطات طاقة نووية في الدول النامية . أما المرحلة الهامة التالية فهي تنشئ في تمويل المشروعات الموافقة عليها ، والقضاء على هذه الصعوبة يتمثل في تأييد الدول الأعضاء . ان وفدي يشمر أن الدول الأعضاء يجب باخلاص وبجدية أن تبحث في فكرة انشاء صندوق نووي خاص في أقرب تاريخ ممكن ، بحيث تتوفر الاموال للدول الراغبة في انشاء محطات تحت اشراف الوكالة قبل نشر دراسة السوق في شكلها النهائي .

ويشمر وفدي أنه حتى يتم انشاء هذا الصندوق النووي الخاص ، فان الدول المتقدمة لتكنولوجيا يجب أن تضافر جهودها مع الدول النامية بشكل من المشاركة وتقديم المعلومات الفنية لتطوير وتسويق مفاعلات الطاقة الصغيرة نسبيا والتي أصبحت اقتصادية الآن .

مما يثلج الصدر ، أن نلاحظ ان الوكالة تباشر عملا محمودا في ميدان الصحة ، والغذاء ، وموارد المياه ، والصناعات ، والطب في اطار مواردها المحدودة . وفي ميدان الصحة والسلامة لتطوير المستويات الدولية فان النية تتجه لانشاء جامعات استشارية في ميدان الصحة والسلامة لوضع معايير دولية وتكون مهمتها الاساسية تخفيض المخلفات النووية والتصرف فيها . وتأمل بلادى أن هذه المجموعات سوف تنشأ قريبا حتى تحمي البيئة الانسانية من اخطار جرعات الاشعاع الكبيرة والنتائج عن المحطات النووية .

وفي حق الزراعة والغذاء ، فان اقتصاد باكستان ، يعتمد بصورة أكبر على الزراعة ، ولذا فاننا نهتم بالتطورات العلمية التي قد تساعد في تحسين وحفظ المحاصيل الزراعية .

ان باكستان بها برنامج للطاقة النووية يستهدف أساسا التنمية الاقتصادية ورفع المستوى الاجتماعي لشعبها . ومن المستهدف خلال الخمسة وعشرين عاما القادمة أن توفر الطاقة النووية



ثلثي إجمالي الطاقة المولدة . وقد زادت بلادى من عطيات الكشف عن اليورانيوم داخل البلاد لتدعيم الاستخدامات السلمية لبرنامج الطاقة . ونحن نقدر بحمق المساعدة التي قدمتها الوكالة والأم المتحدة في هذا المجال . فمشروع استكشاف اليورانيوم في مقاطعة ديراجازى خان ، الذي تساعده الوكالة والأم المتحدة قد قدم بشائر كبيرة ونأمل أن توسيع المشروع سوف يوافق عليه . وفي مواجهة الاحتياجات المتزايدة لتدريب القوى العاملة لبرنامجنا ، نقوم حالياً بإنشاء معهد منفصل لتدريب المهندسين والعلماء والفنيين وان بلادى لذلك تتطلع لزيارات من العلماء والمدرسين الى هذه المعاهد .

ونقوم حالياً بإنشاء مركزين وسوف يبدأ مركز ثالث عمله قريباً .

ختاماً يود وفدى أن يعبر عن رضاه للعصف الذى قامت به الوكالة خلال العام الماضى ونأمل انها سوف تتمكن من الاضطلاع بسؤلياتها بصورة أكثر فعالية على ضوء العناصر التي تواصل توفير أبعاد جديدة في حقل الطاقة النووية .

السيد اليان ( رومانيا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : ان تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى قدمه مديرها العام الموقر السيد / آلوند ، والذى حظى بالتقدير الإجماعى انما يعطى لنا صورة شاملة للمهام التي حققتها هذه المنظمة الهامة خلال العام الماضى . والواقع ، ان الطاقة الذرية ، التي تعد جديدة بالمقارنة الى الطرق التقليدية المتبعة في الحصول على الطاقة ، أصبحت تتأكد من يوم الى يوم بشكى متزايد وبطريقة أكثر ديناميكية ، وذلك لانها أصبحت تتناوى كـالمجالات تقريبا من الحياة الاقتصادية والاجتماعية وباسهامها المتزايد في تقدم البشرية ورخائها . ويتسم العصر الحاضر ، ضمن ما يتسم به ، بتقدم التطبيقات السلمية للطاقة النووية في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وفي الظروف الحالية ، عندما أصبحت تنظر مصادر الطاقة التقليدية في مواجهة الاحتياجات المتزايدة للتقدم الصناعى ، فان الطاقة النووية أصبحت تشكل الأمل بالنسبة للمستقبل . وبالتالي ، فان استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية أصبحت إحدى العناصر الضرورية لحدى مشكلات التنمية وحقق لكل دولة ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، سواء كانت متقدمة أو تمر بمراحل مختلفة من التقدم ، سواء كانت تملك أسلحة ذرية أم لا ، أن تستفيد بهذه الطاقة على أساس من العدالة والمساواة .

ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي اصبحت مهمتها الأولى وفقا لنظامها الداخلي تشجيع التعاون الدولي في مجال التطبيقات السلمية للطاقة النووية ، اصبحت تشج جهازا هاما من الأمم المتحدة لخدمة قضايا السلام ، والتقدم والتعاون بين الدول .

ان الوفد الروماني يرى أنه من الضروري في المرحلة الحالية من مراحل التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية يجب أن نضع هذا التعاون على أسس دائمة في إطار قانوني وان نضع معايير ومبادئ أساسية . وفي هذا الصدد ، اقترحت الحكومة الرومانية في المؤتمر السابع عشر للوكالة وضع وثيقة قانونية دولية تنبؤ على مبادئ للتعاون الدولي فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية وحقوق وواجبات الدول الأساسية في هذا المجال . واننا نلاحظ بارتياح ان فكرة وضع مثل هذه الوثيقة الدولية اصبحت تزداد شعبية أكثر فأكثر . ونرى أن الوقت قد حان أن تدرس هذه المسألة دراسة عميقة حتى نعرف آراء الدول في هذا الصدد . وأرى تبذل جهود محددة للمفاوضات لمثل هذه الاتفاقية . وان سكرتارية الوكالة ، التي نناشدها في هذا الصدد ، يمكن أن تساعد في تنفيذ هذه الفكرة .

ان القيام بعض الآن أصبح يزداد الحاحا نظرا لاقترب المؤتمر المقبل لدراسة تطبيق معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . وعلى هذا المؤتمر أن يقوم بتحليل لتحديد الالتزامات والمسؤوليات الموكولة اليه ، وتطبيق هذه المعاهدة .

ونال للمسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الوكالة ، فانها تستطيع بل وعليها أن تساهم بطريقة هامة لا قامة قاعدة مناسبة لتقييم الموقف الحالي وللتعرف على التدابير التي يجب أن تتخذ في المستقبل .

ان بلدي ، بروج من المتابعة قد بذلت كل الجهود حتى تصبح الوكالة ذات طابع عالمي . وان بلدي يعرب عن تقديره وعن سروره بقبول جمهورية كوريا الديمقراطية في الوكالة . وان التصو الذي تم في الدورة الأخيرة للمؤتمر العام للوكالة من جانب الدول الأعضاء يثبت بوضوح الرغبة في أن تصبح الوكالة بالفعل وكالة دولية .

ان الأنشطة التي قامت بها الوكالة بنجاح خلال العام الماضي ، تدفع الوفد الروماني أن يتحدث عن موضوع الطاقة والتكنولوجيا النووية ، وهي موضوعات توليها الوكالة أهمية أولى . وان رومانيا تهتم ، اهتماما خاصا بالاحتمالات الكبرى التي يفتحها استخدام الطاقة النووية في هذا المجال ؛ وبالتالي ، فان برنامج تنمية الدول يقرر بالنسبة لـ ١٩٩٠ أن أكثر من ٢٠ في المائة من مجموع الطاقة سوف تزود به محطات توليد الطاقة النووية . ولهذا السبب فاننا نلاحظ بارتياح ان الوكالة قد قررت استمرار جهودها وتضافيها لزيادة اسهامها في الطاقة النووية لحل المشكلات الدولية بالطاقة التي تشغل أكبر عدد من السكان في الوقت الحالي . ان الطريقة التي قامت بها الوكالة حتى الآن بمهامها في هذا المجال تؤكد لنا أنها سوف تستطيع أن تلعب دورا ايجابيا في تصنيع الطاقة الذرية وذلك بالتوسع في مجالات تطبيقها . وفي نفس الوقت ، نرى أنه من الضروري أن توجه الوكالة اهتمامها وان تعطي أولوية للاحتياجات المحددة للدول النامية ، التي تخطو خطواتها الأولى في اقامة محطات لتوليد الطاقة النووية على أراضيها ، حتى تساعدنا بطريقة فعالة ومتعددة الأطراف .

ونالرا لأن الطاقة النووية تمثل وسيلة من الوسائل المناسبة للتغلب على التفاوت الذي يفصل بين الدول المتقدمة والدول التي لا تستخدم هذه المصادر حتى الآن ، فان رومانيا ترى أن من

من حق كل الدول أن تستخدم هذه الطاقة ، وعلى ضوء هذا المبدأ فإننا نود أن تولي الوكالة أهمية في برنامجها إلى مسألة الانفجارات النووية السلمية .

إن هذا النشاط مرتبط بالبنود الخاصة بمعااهدة منع انتشار الأسلحة الذرية ، وبطريقة عامة مرتبط ببنود النظام الداخلي للوكالة نفسها .

وفي الظروف الحالية ، عندما تواجه جزء كبير من سكان هذا الكوكب مشكلات التخلف والا مراض ، فإن مجهودات الوكالة التي ترمي إلى التوسع في استخدام النفاثر والاشعاعات في الصناعة ، والزراعة ، والطاقة المائية ، والطب ، والبيولوجيا وفي قطاعات أخرى من الحياة الاقتصادية والاجتماعية تمثل أهمية خاصة وسوف تستد احتياجات ملحة .

إن وفد رومانيا يقدر تقديرا خاصا توجيه برنامج أنشطة الوكالة لسنة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، نحو الطاقة والتكنولوجيا النووية ، والتوسع في استخدام النفاثر ، والاشعاعات ، والتقنيات النووية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وفي الأبحاث التطبيقية .

وإن الوفد الروماني يريد أيضا أن يذكر ما قامت به الوكالة في وضع معايير للحماية من الاشعاعات ، فيما يتعلق ببعض الجوانب الخاصة بسلامة المنشآت النووية وحماية البيئة وهي مجالات يجب أن توليها أيضا الوكالة أهمية خاصة .

ونظرا لأن التقدم الاجتماعي والاقتصادي لكل بلد يتطلب تدريب كوادر وطنية على أكفأ عالية ، فإن حكومة رومانيا قد علقت أهمية متزايدة لبرنامج الوكالة الخاص بتدريب الكوادر . ووفقا لهذا المفهوم ، فإن رومانيا قد أصبحت في تعليمها ، تتوخى التكامل العضوي ، وكذلك في مجال البحث والطبيعة ، وذلك لزيادة الفعالية العلمية والاقتصادية ، باستخدام المنشآت والعاملين بها بطريقة أكثر فعالية . وإن ذلك سوف يساهم في رفع مستوى البحث وفي تقليص الفترة التي تفصل بين البحث والتطبيق .

ومن بين مشاغل بلادى في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية فهناك الأهمية التي توليها رومانيا للتعاون الدولي في هذا المجال .

واننا مقتنعون أنه على أساس الخبرة الكبيرة التي تكونت حتى الآن ، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن تساهم اسهاما كاملا ومتزايدا ، وفقا لبنود المواد

٤ ، هـ من معاهدة منع انتشار الاسلحة الذرية ، وذلك بأن تساهم في عقد مؤتمر لدراسة هذه المعاهدة في العام المقبل .

وبصفتي عضو في الوكالة ، فإن رومانيا تعرب عن ثقتها المخلصة في أن منظمنا سوف تبذل كل الجهود اللازمة لضمان زيادة اسهامها في الطاقة النووية في كل جوانبها ، وكذلك اسهامها في رخاء وتقدم البشرية بأثرها .

السيد جوزان ( هنغاريا ) ( الكلمة بالانجليزية ) : ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعد من بين الهيئات الدولية الهامة ، التي تساهم في تدعيم السلام والأمن والتعاون بين الشعوب ، من خلال أنشطتها ومنجزاتها .

ان تطور العلاقات الدولية نحو تخفيف حدة التوتر ، واعادة تأكيد مبادئ التعايش السلمي ، وتقوية الثقة بين الشعوب — جميعها لها أثر هائل في الحياة الدولية بوجه عام . فقد ظهرت ظروف أفضل للتعاون الدولي ، بما فيها التعاون في حقن الاستخدامات السلمية للذرة أيضا .

ان التقرير السنوي الحالي للوكالة يصف بصورة دقيقة العمل الهام الذي تقوم به الوكالة ، والمدير العام ، السيد / اكلند ، قد أوجز بصورة طيبة المنجزات الأساسية للوكالة . ريري وفدي ، أن تقرير الوكالة لعام ١٩٧٢ - ١٩٧٤ يشير الى قيامها بنشاط مكثف ، كما أن برنامج ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ يتمشى مع مطالب الدول الأعضاء .

ان جمهورية المجر الشعبية تعلق أهمية كبرى على أنشطة الوكالة في حقن الأمن النووي ، وحماية البيئة ، وعلم الطاقة النووية والاقتصاديات النووية فضلا عن نظام المعلومات النووية . وقد شعرنا ، في العام الماضي ، بالحماس حول التحضير لمهام جديدة في الأجهزة الهامة واللجان والاجتماعات الفنية للوكالة . ان مهمات المنظمة تتسع ، كما أن الاهتمام العام بانجازاتها أخذ في النمو .

لقد تدعم أيضا مبدأ العالمية داخل هذه المنظمة . ويدرس على ذلك أن جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وجمهورية منغوليا الشعبية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية استطاعت أن تتبوأ مكانها اللائق بين الدول الأعضاء في الوكالة .

ونحن نلاحظ بالرضا المساهمة المالية والخطوات الأولى في هذا الصدد والبرامج ذات الاهتمام المشترك التي انشأتها المنظمات التابعة لأسرة الأمم المتحدة . ونحن نرى أن النسبة بين البرنامج والميزانية ملائمة كما نؤيد وتدعم الزيادة المعقولة في الميزانية الضرورية لانجاز البرامج المتزايدة . ولذا فقد رفعنا بنسبة ٥ ٪ مساهمتنا الاختيارية لصندوق المساعدة الفنية التابع للوكالة .

ان تطور العلم والتقنية في الوقت الحالي يتخذ طابعا دوليا أكثر فأكثر ويتطلب أن تتضافر جهود مختلف الدول لايجاد الحلول ، ذات الطابع الدولي في بعض الأحيان . وفي الوقت الحالي ، فان حل المشكلات العلمية والتقنية في زماننا هذا قد أصبح أكثر تكلفة ومن الصعب حتى الدول المتقدمة أن تحلها . ولذا فان التعاون العلمي والتقني بين الدول يكتسب أهمية متزايدة . ومن حسن الحظ أن نلاحظ ازدياد الاهتمام المشترك في اجتماعات وبرامج مجلس المعونة الاقتصادية المشتركة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويتعين على الوكالة أن تلعب دورا هاما بالنسبة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، التي تعد أهم أداء دولية لوقف انتشار الأسلحة النووية .

وفيما يتعلق بهذه المعاهدة ، فقد وقعت الوكالة إتفاقيتين جديدتين للضمانات مع هندوراس والسلفادور . ولذا ، فان عدد الدول التي وقعت على المعاهدة قد ارتفع إلى ٤٤ . ونلاحظ أيضا بالرضا أن الوكالة تساهم في اعداد مؤتمر إعادة النظر في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الأول عن طريق تقديم تقرير شامل حول أنشطتها فيما يتعلق بالمعاهدة .

ان مؤتمر جنيف الرابع في عام ١٩٧١ كان يعالج بالفعل الاستخدام السلمي للطاقة النووية

فضلا عن مشكلة التفجيرات النووية للأغراض السلمية . ولكن التطورات الأخيرة قد أعطت هذه المسائل أهمية متزايدة ، ولذا فإن امانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد شكلت مجموعة من الخبراء الاستشاريين بهدف مراقبة التفجيرات النووية للأغراض السلمية على النطاق الدولي .

ومن المهم أيضا أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، في اعلانهم المشترك ، قد أيدوا نظام تسجيل الضمانات في الوكالة والذي ينس على ضرورة اخطار المنظمة بالمواد والمعدات النووية وبحملات تصدير واستيراد هذه المهمات .

وبالنسبة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، يجب أن نذكر عمل لجنة زنجر . ان هدف لجنة زنجر هو ايجاد الامكانيات لمواجهة الاحتياجات النووية للدول التي هي ليست أعضاء في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . ولذا فإن الدولة التي تشتري الأسلحة النووية أولا تعد عضوا في المعاهدة تتعهد باللجوء الى أدوات الوكالة ورقابتها ، فضلا عن تقديم قائمة من المهمات والمواد التي اشترتها .

وأخيرا ، أود أن أؤكد من جديد أن وفدي يؤيد تماما مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.740) ، الذي قدمه مندوب بلغاريا وتايلاند وزائير . ونأمل أنه سوف يوافق على هذا القرار بالاجماع \* .

السيد هولنسكي ( تشيكوسلوفاكيا ) ( الكلمة بالروسية ) : ان وفد تشيكوسلوفاكيا ينشأ ر بارتياح لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة النووية في الفترة التي غطاها تقرير الوكالة في الوثيقة A/9722 وفي الاضافة ( ) . ان هذا التقرير يشهد بطريقة مقنعة أن زيادة التعاون الدولي في جميع المجالات ، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالانفراج الدولي ، يخلق آمالا بالنسبة لتطور أنشطة الوكالة في المستقبل . ويؤثر بطريقة طيبة على تطور العلم والتكنولوجيا النووية في العالم . ان أنشطة الوكالة فيما يتعلق بالضمانات ، والسلامة النووية ، وحماية البيئة ، والطاقة النووية ، والمولدات ، ونظم الاعلام النووي تستحق مائكة تأييد .

ان المؤتمر الثامن عشر العام للوكالة ، الذي عقد في نهاية ايلول /سبتمبر من هذا العام

\* عاد الرئيس الى المنصة .

في فيينا ، قد اتسم بأهمية خاصة لأنه سمح بدراسة فعالية نظام الاشراف والضمانات بطريقة فعالة والذي كلفت به الوكالة وفقا لمعاهدة منع انتشار الأسلحة الذرية واستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية .

ان وفدي يعتبر أن الوكالة تشكك ، أهم منظمة دولية لتطبيق تدابير الاشراف والضمانات المرتبطة بالمنشآت النووية ، حتى تضمن ألا تتحول هذه المنشآت الى أجهزة لتحويل المواد الانشطارية لأسلحة ذرية . ان عدد الدول التي أبرمت اتفاقيات مع الوكالة بالنسبة للضمانات ، تضمن اقرار التقدم والأمن الدوليين وضمان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .



ان أنشطة الوكالة يجب أن تتطور بطريقة خاصة في طريقنا قبل أن تبدأ الدول التي ليست لديها مولدات ذرية في اقامة مثل هذه المنشآت . ويجب تطبيق هذه الاتفاقية بطريقة أكثر فاعلية من الماضي .

ان أكثر من مائة دولة قد وقعت حتى الآن معاهدة عدم انتشار الأسلحة الذرية ، ولم تصدق عليها سوى ٨٣ دولة وتقرير الوكالة وقعت عليه ٤٤ دولة فقط . ان هذه المعاهدة لم توقع عليها حتى الآن بعض الدول التي تملك الطاقة النووية وبعض الدول الصناعية ويزداد عدد الدول التي يمكن أن تنتج مواد انشطارية الآن ولذلك فان وفدى يؤيد بنود الفقرة الثامنة من التقرير في الوثيقة A/L.740 بهدف تنفيذ بنود معاهدة منع انتشار الأسلحة الذرية بأسرع ما يمكن وتوقيع الاتفاقية الخاصة بالضمانات مع الوكالة ، وقبل أيار/مايو ١٩٧٥ حيث سوف يعقد المؤتمر الخاص الذى سوف يتناول هذه المعاهدة في جنيف .

ان وفدى يشيد بما قدمته الوكالة في هذا الصدد وبالنسبة للمؤتمر الذى سوف يعقد فى جنيف . واننا نهنيئ أنفسنا بتعديل النظام الداخلى للوكالة للتوسع في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية .

وقد لاحظنا بارتياح أيضا القرار الذى ووفق عليه في تموز/يوليو من هذا العام من جانب حكومة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وانجلترا لتقديم كافة المعلومات الخاصة بالمواد النووية والمواد التي تقدمها هذه الدول للدول التي لا تملك مثل هذه المواد . وبالنسبة للاتفاق الذى أبرم مع الوكالة فانه قد تم بنجاح وان الخبراء التشيك يساهمون بطريقة فعالة في تنفيذ وتقديم تقنيات الوكالة .

ان وفدى يقدر تقديرا كبيرا برنامج الوكالة للفترة من ١٩٧٥-١٩٨٠ ، الذى هو موجه فى رأينا نحو مجالات أنشطة الوكالة التي تستحق كل تأييد منا . وقد لاحظنا بارتياح كذلك أن البرنامج يقرر مهام جديدة فيما يتعلق بالطاقة النووية واستخدام مصادرها بطريقة فعالة وخصوصا فيما يتعلق بالمولدات الذرية . وقد سعدنا بقراءة مهام الوكالة فيما يتعلق بالضمانات والمعايير التي تحكم المولدات الذرية وحماية البيئة . ان تشيكوسلوفاكيا تنوى الاشتراك في المستقبل في برنامج الوكالة في مجال المعونة الفنية ، وقد رفعت من اسهامها التطوعي في صندوق الوكالة بأكثر من ٢٥ ٪ بالمقارنة الى العام الماضي .

وقد دعى الوفد التشيكوسلوفاكي الى عقد اجتماعين متخصصين للوكالة في تشيكوسلوفاكيا وفي ١٩٧٦ عقد ندوة الوكالة في تشيكوسلوفاكيا أيضا . فضلا عن ذلك فان تشيكوسلوفاكيا تقدم للدول الأعضاء في الوكالة سنة ١٩٧٥ خمس بعثات دراسية وأربع بعثات أخرى في الدراسة في مؤسسات متخصصة بها .

ان وفد ييؤيد مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/L.740 المقدم من وفد بلغاريا ، والتايلاند ، وزائير والذي يتناول النقطة ١٥ من جدول أعمال الجمعية العامة التاسعة والعشرين وسوف يسير له .

السيد تيوخونوف ، ( جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ) ( الكلمة بالروسية ) : ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يرى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اضطلعت بمهمتها بنجاح في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وهي تقوم بعمل مفيد في تنمية التعاون الدولي في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتنظيم التعاون الفني والمعونة للدول النامية ، فضلا عن حماية البيئة .

ويجب أن نؤكد على أنشطة الوكالة التي ترتبط بتنفيذ معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وخاصة فيما يتعلق بالاشراف على تطبيق أحكامها المحددة . وكما أشير في تقرير الوكالة فان الوكالة تعمل على ابرام اتفاقيات الضمانات مع الدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية طبقا للمادة الثالثة من المعاهدة . وان الدول التي أبرمت مثل هذه الاتفاقيات تضم كل الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة والتي تقوم بأى أنشطة نووية . ( A/9722 and Add.L, part 18 ) كما أن الوكالة تواصل أيضا تنفيذ المهام الواردة في التقرير والخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ومن أجل تحسين المعاهدة وطابعها العالمي وتنمية التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية . ولذا فان تعزيز أنشطة الوكالة في تنفيذ مهامها الواردة في المعاهدة تعد في رأينا أحد الاتجاهات الأساسية لمهمة هذه الوكالة .

وان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يلحظ برضا أن مبدأ العالمية يطبق في الوكالة ففي الدورة الأخيرة للمؤتمر العام للوكالة وافقت الدول الأعضاء على ادخال عدد كبير من الدول الى عضوية هذه الوكالة . وحيث أن بلادى هي من الدول المؤسسة لهذه الوكالة فقد اضطلعت

بدور هام لكي تدعم من السلام والأمن الدولي وانشاء التعاون بين الدول في حقل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي جمهوريتنا تم انشاء أساس لحل المشكلات الخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل تنمية اقتصاديات البلاد والتعاون مع الدول الأخرى في هذا المجال.

كما أن المعهد العلمي في جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الذي يقوم بالأبحاث العلمية حول هذا الموضوع يقوم بأبحاث خاصة بالطاقة النووية والفيزياء الجامدة والاشعاع بالراديو، كما يجري إنشاء مصانع نووية ، ومحطات نووية أخرى ، لكي تواجه احتياجات العالم الحديث . كما أن النظائر المشعة واستخدام النظائر المشعة جرت أبحاث بشأنها منذ اثني عشر عاما . كما نقوم بتطوير الأبحاث العلمية التي يقوم باجرائها العلماء الذين يعملون في حقل الطاقة النووية .

ان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تتيح تجاربها للدول الأخرى وخاصة الدول النامية ، كما أن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تقوم باجراء أبحاث مجانية يطلب من الوكالة ، وقام عدد من الخبراء بزيارة بلادنا ، للاطلاع على خبراتنا في هذا الشأن ، وان انجازات علماء جمهوريتنا في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية قد أحيط بها مدير عام الوكالة وكبار المسؤولين الآخرين فيها .

ان جمهوريتنا تقدر تماما مسألة التقدم الاقتصادي للدول النامية . وفي خلال الدورة الثالثة عشرة من المؤتمر العام للوكالة في أيلول /سبتمبر من هذا العام فان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية قد أعلنت أنها سوف تخصص ٢٠ . . . روبل لصندوق الوكالة الذي سوف يستخدم لمساعدة الدول النامية .

واننا ان نهني أنفسنا لأنشطة الوكالة في مساعدتها للدول النامية ، نريد أن نلفت الانتباه الى أنه من غير المقبول أن نقدم معونة للدول التي تتبع سياسة عدوانية وتميز عنصري وفصل عنصري وتنتهك حقوق الانسان .

وفي الختام ، فاننا نؤيد مشروع القرار الخاص بهذه المسألة والذي جاء في الوثيقة A/L.740 المقدم من ممثل بلغاريا .

السيد روشين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) (الكلمة بالروسية) : بادئ ذي بدء أود أن أضف صوتي الى من سبقوني من المتحدثين للترحيب بمدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور ايكلند الذي يجلس بيننا ، والذي قدّم الى الجمعية العامة تقريراً هاماً وشاملاً وموضوعياً حول أنشطة الوكالة.

وفيما يتعلق بهذا التقرير الذي يغطي فترة ١٩٧٣-١٩٧٤ ، فان وفد الاتحاد السوفياتي

يلحظ أن الوكالة خلال الفترة التي يشملها التقرير قد قامت بعمل كبير في تدعيم التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، فضلا عن الرقابة والاشراف على المعدات والمواو النووية طبقا لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . وهي كلها تعد من المهام الأساسية التي تنهض بها الوكالة .

ان تخفيف حدة التوتر الدولي الذي ساهم فيه اجتماع القمة الأمريكي - السوفياتي في هذا الصيف ، كان له أثر حميد على أنشطة الوكالة الخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية . وهنا أود أن أؤكد على أهمية الاتفاقيات التي أبرمت في هذا الاجتماع ، والتي تخلق ظروفًا مواتية لكي تستخدم قوة الذرة في التشييد والبناء بدلا من التدمير . وفي هذا الصدد يود وفد الاتحاد السوفياتي أن يلفت الانتباه الى التزام الأطراف في المعاهدة حول تقييد تجارب الأسلحة النووية ، والالتزام هذه الدول في ابرام معاهدة حول الأسلحة النووية السلمية التي أبرمت بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ان تنفيذ هذا الالتزام سوف يكون مساهمة كبيرة الى جانب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الذي أكد على أهميتها عدد كبير من الدول في هذه اللجنة ، وفي دورة الجمعية العامة الحالية .

وكما ذكر البلاغ المشترك الأمريكي السوفياتي حول اجتماع القمة في عام ١٩٧٤ فان الطرفين أكدوا على أهمية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وأعلنا أنهما يؤيدان تحسين فعالية هذه المعاهدة . وبين التدابير التي تستهدف تقييد ووقف سباق التسلح فان معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تحتل مكانا هاما بحيث أن هدفها الأساسي هو التقليل من أخطار الحرب النووية . ان الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي السيد بريجنيف تحدث في وارسو هذا الصيف وأكد :

" انه لم يحدث من قبل أن مهمة زيادة فعالية المعاهدة كان أكثر إلحاحا مما هو عليه الآن ."

ان دور الوكالة فيما يختص بتطبيق معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، والمؤتمر المقرر عقده في العام القادم لاعادة النظر في المعاهدة ، للنظر في تحقيق أهداف وأحكام المعاهدة ، سوف يعد مساهمة لتدعيم وتقوية المعاهدة نفسها ، وجعلها أداة عالمية حقّة .

ويتعين هنا زيادة عدد الدول المنضمة الى المعاهدة والاسراع في التصديق عليها من قبل الدول التي وقعت على هذه المعاهدة فضلا عن عقد اتفاقية الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . واننا نأمل أن الدول التي تستخدم الطاقة النووية ، وخاصة اليابان ، سوف تنهي قريبا عملية التصديق على المعاهدة ، وتنفذ الالتزامات النابعة من هذه المعاهدة الدولية الهامة . وهناك ناحية أخرى تختص بأنشطة الوكالة تتمثل في الاسراع في عقد المباحثات الخاصة بابرام اتفاقية الضمانات بين الوكالة وبين الدول الأطراف في المعاهدة .

وتجدر الإشارة الى المجهودات التي قامت بها الدول الأطراف في المعاهدة مع أمانة الوكالة في تحسين نظام الاشراف والرقابة فضلا عن الاسراع في عقد اتفاقيات مع الدول الأطراف لاختطاف الوكالة باعترافها اعطاء أى مواد نووية الى دول غير نووية . كما أنه من المهم أيضا أن نلاحظ ضرورة قيام الدول التي تقدم مواد نووية الى دول أخرى بالعمل على ضمان الاشراف عليها ، طبقا للمادة ٣ من المعاهدة .

ولذا ، فان الوكالة يجب أن تواصل مهمتها في أن تضطلع بدور هام في التدابير الخاصة بالاشراف على احترام هذه المعاهدة . وهنا أتحدث عن ضرورة زيادة فعالية الضمانات ، وتطبيقها ، فضلا عن وضع المعايير والقواعد الأساسية لتطبيق هذه المعايير . وقد قامت الوكالة بعمل ايجابي في مجال الاستخدامات السلمية للتفجيرات النووية طبقا لقرار الجمعية العامة الذي يعتبر أن الوكالة هي الهيئة الملائمة للقيام بهذه المهمة . ونلاحظ باهتمام قرار الوكالة انشاء خدمة دولية في—— للرقابة على التفجيرات النووية للأغراض السلمية .

كما تم وضع اجراء تستخدمه الوكالة للاضطلاع بوظائفها بالنسبة لهذه التفجيرات . ومن الهام أيضا قرار مجلس الادارة بانشاء ادارة داخل الوكالة فيما يتعلق بالتفجيرات النووية للأغراض السلمية . ولذا ، فان الوكالة تضطلع بدور هام في الاعداد لاجراءات الاشراف على تنفيذ المعاهدة ، طبقا لأحكام المعاهدة نفسها .

وبالطبع ، فان العمل لم يستكمل حتى الآن ؛ وكان من الضروري اعداد الوثائق الضرورية . ومن الضروري أيضا اعداد معايير ومستويات قانونية حول ظروف تقديم الخدمات بصدد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ويرى الاتحاد السوفياتي أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تتيح الفرصة لتعاون الدول في هذا المجال .

اذ نتناول أنشطة الوكالة نود أن نؤكد أن الاتحاد السوفياتي يؤيد مبدأ العالمية في الوكالة ، ويؤيد اشتراك كل دول العالم فيها . وفي هذا الصدد ، فان الاتحاد السوفياتي يرحب بدخول موريشيوس وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية . ويرى وفد الاتحاد السوفياتي أن اشتراك دولة اشتراكية ، هي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، في عمل الوكالة سوف يدعم من مبدأ العالمية في هذه المنظمة . ان وفد الاتحاد السوفياتي ، كما ذكر الوفد السوفياتي في مؤتمر الوكالة ، يؤكد على أهمية برامج الوكالة للفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ ، هذا البرنامج الذي يحدد الاتجاه في التعاون الدولي بشأن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية .

ان عملية تطوير الطاقة النووية ، وانشاء المحطات النووية وايجاد مصادر جديدة للطاقة ، من بين المشكلات الهامة التي يجب أن تنعكس على أنشطة الوكالة . وان الاتحاد السوفياتي يواصل تدعيم روابطه مع كثير من الدول ، سواء في مجال الطاقة النووية أو المجالات الاخرى الخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

وبتعاون الاتحاد السوفياتي الفني فان أول محطة نووية تستخدم مفاعلا نوويا قدرته  
٤٤٠ . . . . كيلوات قد تم انشاؤها في جمهورية المانيا الديمقراطية . كما يتم انشاء محطة  
بمساعدة الاتحاد السوفياتي في بلغاريا . وفي تشيكوسلوفاكيا والمجر بدأ انشاء محطات نووية .  
وهذا التعاون بشأن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بدأ يتعزز في السنوات الأخيرة مع  
الدول الأعضاء في مجلس المعونة الاقتصادية المشتركة . كما أن الاتحاد السوفياتي يقدم معونة  
فنية لدول أفريقيا ، وآسيا وأمريكا اللاتينية على أساس ثنائي أو من خلال الوكالة الدولية للطاقة  
الذرية . وخلال الأعوام الثلاثة الماضية فان تعاون الاتحاد السوفياتي كان قد بلغ ١ مليون روبل  
في شكل مساعدات فنية الى أكثر من ٣٠ دولة في العالم . كما أن المساهمة الاختيارية للاتحاد  
السوفياتي لعام ١٩٧٥ سوف تزيد الى ٥٠٠ . . . . روبل وهذه سوف توجه الى الدول النامية  
الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، طبقا لبرنامج الوكالة .

وكما كان الحال في الماضي ، فان الاتحاد السوفياتي يقدم للوكالة منحاً للفنيين ، لمساعدة  
الدول النامية على تدريب المؤهلين في حقل العلم والتكنولوجيا في مراكز التعليم في الاتحاد السوفياتي .  
ان العام الماضي كان عام تطوير العلم والتكنولوجيا في الاتحاد السوفياتي . وقمنا بانشاء  
نووية ، وخاصة محطة ليننجراد . وفي مدينة شيفتشينكو تم انشاء مفاعل ذري واسع . وأثبتت التجارب  
التي اكتسبناها أننا يمكن أن نزيد من توسيع هذه المفاعلات . كما أن الاتحاد السوفياتي أجرى  
أبحاثا في المجال النووي الحراري .

ونود مرة أخرى أن نؤكد أن الاتحاد السوفياتي يؤيد تعزيز تطوير التعاون الدولي طبقاً  
لمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وميثاق الوكالة ، ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .  
وفي هذا المجال فان أنشطة الوكالة ذات أهمية كبرى ، لانها ترتبط بمشكلة ضمان السلام والأمن  
الدوليين .

وانطلاقاً من ذلك ، فان الوفد السوفياتي سوف يؤيد تقرير الوكالة للجمعية العامة . والاتحاد  
السوفياتي يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.740 الذي قدمته وفود بلغاريا وتايلاند  
وزائير .



السيد سينفي (أندونيسيا) ( الكلمة بالانجليزية ) : أوب بادئ ذي بدء أن أتحدث عن  
الفقرة العاملة ٣ من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.740. كعضو في الوكالة الدولية للطاقة  
الذرية ، وعضو في مجلس الإدارة حتى نهاية هذا العام ، فان اندونيسيا كانت تؤيد تدعيم  
وادخال برنامج التعاون الفني للوكالة في ميزانيتها ، وضرورة توسيع المساعدة الفنية لهذه الوكالة.

ان استخدام الطاقة النووية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية ، أمر هام ولا يحتاج الى المبالغة في التأكيد . ولذا فان الدول النامية قد ركزت تطلعاتها على هذه الفقرة . والموافقة عليها سوف تساعد في القضاء على الحاجز النفسي بين الدول المتقدمة والدول النامية ، ونقطة ان الثقة بين الدول النووية والدول غير النووية .

فيما يتعلق بالفقرة ( ٨ ) من مشروع القرار ، نود أن نذكر أننا لم ننضم بعد الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وقد ذكرنا الأسباب التي دعتنا الى ذلك ، ونأمل أن بعض أوجه النقص سوف تعالج قبل أن تنضم اندونيسيا الى هذه المعاهدة . ولذا فان حث الدول على الانضمام اليها سوف يكون أمرا سياسيا ولذلك نود أن نورد تحفظنا على هذه الفقرة . وفي الختام ، نأمل أن المؤتمر المقرر عقده في عام ١٩٧٥ سوف يتغلب على الصعوبات التي تحول دون توقيعنا على هذه المعاهدة .

السيد ألن (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدى قد انصت باهتمام كبير الى تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى قدمه السيد الموقر مدير عام الوكالة الدكتور اكلند . ويبين لنا أن نؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة ( A/L.740 ) .

ان وفد المملكة المتحدة يشعر بالامتنان أيضا ان ينتهز هذه الفرصة لتأكيد تأييده المستمر للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وموافقته على أنشطة الوكالة في مختلف الميادين المتعلقة بالطاقة النووية . ان هذه الميادين تتضمن أنشطة المساعدة الفنية للوكالة والبرامج الموسعة حول السلامة النووية ، وحماية البيئة ، والطاقة النووية ، والمفاعلات النووية . وكما تشير مقدمة تقرير الوكالة ، فان ارتفاع أسعار النفط الخام قد أثر على مقدرة الكثير من الدول ، وهذا يضيف أهمية كبرى على دور الوكالة .

وأود أن أشير بايجاز الى أحد أنشطة الوكالة التي ورد ذكرها في الاضافة الملحق بتقرير الوكالة ، وتتعلق بميدان التفجيرات النووية السلمية . في هذا الميدان ، فان الوكالة خلال السنوات الخمس الماضية قامت بدراسات فنية هامة فيما يتعلق بالأحكام الخاصة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاقيات الأخرى . وفي سبتمبر / أيلول ، وعلى أساس تقرير خبراء أخير فان مجالس الطاقة الذرية

قد وافق على اجراءات تنظم استجابة الوكالة لطلبات الخدمات الخاصة بالاستخدامات السلمية للتفجيرات النووية الواردة في الاضافة لتقرير الوكالة (A/9722/Add.1 Annex 2) ، كما ستقوم جماعة الخبراء في العام القادم ببحث تقنية التفجيرات النووية للأغراض السلمية . وهذه الدراسة سوف تكون ذات أهمية كبيرة ، ونثق أن الوكالة سوف تواصل الاستجابة بصورة بناءة للمبادرات الجديدة فـي هذا الميدان المعقد والمتطور بصورة سريعة .

وكما يدرك بعض الوفود ، فان حكومتي قدمت عرضا اختياريا لقبول ضمانات الوكالة على الصناعة النووية المدنية في بلادى . ويسعد وفدى أن يذكر أن تقدما طيبا قد تم في المفاوضات حول اتفاقية لتنفيذ هذا العرض . لقد كان هناك اتفاق تام حول المواضيع العامة ، وسوف تستأنف المفاوضات حول البنود الأساسية للاتفاقية التي كانت قيد البحث .

ان وفدى يسره أيضا أن يشير الى عدة مظاهر أخيرة لعزمنا على المساعدة من خلال الوكالة في تنفيذ معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بصورة فعالة . على جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التزمنا بمساعدة الوكالة بالاخطار عن واردات أو صادرات المواد النووية ، كما أعلننا برافقتنا على عدة تدابير سوف يكون من شأنها تنفيذ التزاماتنا طبقا للمادة ( ٣ ) الفقرة ( ٢ ) من المعاهدة ، وهذه الاجراءات سوف تساعد على منع التنافس في سوق التجارة النووية العالمية . كما لعبنا دورا في المجهودات الرامية الى التوصل لمعايير قياسية في اتفاقيات الضمانات .

وختاما ، أود أن أعيد تأكيد تأييد المملكة المتحدة لكافة جوانب أعمال الوكالة . ونسرد أن نسجل تقديرنا للعمل القيّم الذى قام به المدير العام ، وهيئة العاملين في الوكالة خلال العام الماضي ، والطريقة الممتازة التي يقابلون بها تحديات العالم الحديث .

السيد جايبال (الهند) (الكلمة بالانجليزية) : لقد استمعنا هذا الصباح الى تقرير مفيد للغاية من السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ونريد أن نعرب عن تقديرنا واعجابنا لهذا التقرير ، وكذلك لطريقة ادارته للوكالة بالرغم من المشكلات المتزايدة في هذه الفترة التي يمكن أن تعتبر فترة نمو الامال لهذه الوكالة ، وأيضا كفاءته العالية واهتمامه الكبير بالنسبة لمشكلات المستقبل .

ان تصريح المدير العام قد ألقى الضوء على مسائل هامة ، تهم الدول النامية . أولا ، زيادة سعر البترول الخام قد أعطى دفعة لزيادة اهتمام الدول بالطاقة النووية . وثانيا ، فان المفاعلات المتوسطة بين ١٠٠ و ٢٠٠ ميجاوات سوف تكون اقتصادية أكثر بالنسبة للدول النامية وسوف تساعد ها . ومن الواضح بناء على ذلك أن تتوقع الدول النامية من الوكالة أن تساعد ها في هذا الصدد . وأعني بذلك المساعدة التي يمكن أن تقدمها الوكالة في جميع مجالات الأنشطة سواء لا ستكشاف أو لا ستغلال المصادر الجديدة لا قامة المفاعلات الذرية والنووية ، وتقديم المساعدة في التدريب والاستشارات الفنية والعلمية وتقديم الطاقة النووية اليها . ونأمل من الوكالة التي أعطت الأولوية حتى الآن لمسائل الضمان ، أنها سوف تولي في المستقبل اهتماما أكبر لمساعدة الدول النامية التي ليست لديها مفاعلات حتى الآن .

واننا نعلق أهمية كبيرة على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وخصوصا فيما يتعلق بوضع ضمانات أكبر ومعايير أفضل للسلامة في المفاعلات الذرية والتخلص من المخلفات الذرية والنووية . ان برنامج الوكالة في مجال الغذاء والزراعة ، والعلوم الطبيعية وغيرها ، يزداد أهمية بالنسبة للدول النامية ، ونأمل أن هذه البرامج سوف تحظى بالاعتمادات اللازمة لها . وقد اقترح المدير العام هذا الصباح أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن تلعب دورا للتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل الطاقة . ونرى أن ذلك الاقتراح مفيد ، ويستحق منا الدراسة . وسوف يكون هناك شعور بالحاجة الى وجود جهاز دولي للطاقة ، كما يوجد الآن جهاز دولي للزراعة والصحة . وسواء كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي التي يمكن أن تقوم بهذا الدور أم لا فعلى الأمين العام أن يقرر ذلك ، ان مجلس ادارة الوكالة قد شكل حتى الآن من دول تملك الطاقة الذرية ، وقد يكون من الملائم أن تشكل مجلسا منفصلا يضم ممثلين من مختلف الدول يعاونه سكرتارية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام .

وآتي الآن الى مسألة الضمانات وسلامة المفاعلات . ان المشكلة في المستقبل ليست بالنسبة للانتشار الأفقي ، ولكن المشكلة هي مشكلة قومية في الواقع . فان مسألة سلامة المواد النووية مسألة هامة ويسعدنا أن نعرف الآن أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أعدت الآن مشروعا وبرنامجا للاشراف على هذه المواد . والوكالة تقدم اسهاما كبيرا في وضع المعايير الخاصة بالسلامة النووية .

ان الدول النامية تهتم اهتماما كبيرا بالمسائل المتعلقة بسلامة المفاعلات الذرية ، والتخلص من المخلفات النووية والذرية وحماية البيئة وخلافها أكثر من اهتمامها بتحول المواد الذرية لأغراض غير سلمية .

ان وفدى يدرك تماما الصعوبات التي واجهتها الأرجنتين في المفاوضة بشأن الاتفاقية مع الوكالة . فهذه الحالة حالة قبول من جانب واحد ، من جانب الأرجنتين فيما يتعلق بالحصول على مفاعل ثان في مدة معقولة تقدمه لها دولة أخرى . ولكن الواضح أن الوكالة وهي تعمل على أساس توجيهات مجلس إدارتها قد أصرت على تطبيق معايير السلامة لاجل غير محدود ، وذلك يؤثر على الصناعة في الأرجنتين كلها . مما لا يمكن أن تقبله الأرجنتين أبدا لأنها تشعر أن ذلك يمثل خرقا لسيادتها . وان وفدى يعرب عن تضامنه مع الأرجنتين ، ويؤكد نيته في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية فحسب . وهناك دول نامية أخرى قد تجد نفسها في نفس هذا الموقف الذي تجد الأرجنتين نفسها فيه ، وعلى ذلك فان الجمعية العامة عليها أن تتناول مسألة فعالية هذا المبدأ في تطبيق الاشراف والتفتيش لاجل غير مسمى بالنسبة لدولة من الدول وكذلك فيما يتعلق بكل الأنشطة المرتبطة بذلك .

ان الوقت قد حان لتهتم الدول النامية بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الآن حتى تضمن في اطار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية أنه لن يكون هناك احتكار أو سيادة من جانب دولة على دول أخرى .

اننا نلاحظ من ملحق تقرير الوكالة أن أنشطة الوكالة المتعلقة بالتفجيرات الذرية لأغراض سلمية تدخل ضمن نطاق أهدافها وأعمالها ، وهي تفكر في اقامة جهاز لتناول مسألة التفجيرات الذرية للأغراض السلمية . ان الوكالة يمكنها أن تقوم بهذا الدور فيما يتعلق بكل جوانب هذه المسألة . ان الدول النامية تهتم بما يمكن أن تحصل عليه من فوائد من هذه الطاقة لاستغلال مواردها الطبيعية . وقد تقدم ثلاث دول نامية بتساؤلات الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونأمل أن الوكالة سوف تقدم خدماتها على أساس من عدم التمييز بين الدول .

وأخيرا ، انني أتناول مشروع القرار (A/L.74٠). و نتناول الفقرة العاظة ٨ التي لا يمكن أن نفهم مضمونها أو معناها في إطار تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية . فان هذه الفقرة يمكن أن تمثل قرارا خاصا بنزع السلاح وليس قرارا يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ولا يمكن أن تؤيد مشروع القرار بهذه الصورة .

السيد نيحيباور ( الجمهورية الديمقراطية الالمانية ) (الكلمة بالانجليزية) : لقد تابع وفد جمهورية المانيا الديمقراطية باهتمام عظيم تقرير المدير العام للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة فيما يختص بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ١٩٧٣-١٩٧٤ ، وأود أيضا أن أشكر المدير العام الدكتور ايكند على هذا التقرير ومجهوداته الشخصية . ويود وفدى أن ير حبا بانضمام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الى الوكالة ان ذلك يعد تعبيراً عن الاعتراف الدولي لهذه الجمهورية ، وأن تطبيقاتها تتلاءم مع أنشطة الوكالة .

خلال السنوات القليلة الماضية تم ابرام وتنفيذ اتفاقيات دولية هامة للمساعدة في تقييد سباق التسلح ، ومن بينها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .  
وقد خص المدير العام للوكالة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية باهتمام كبير وهو أمر له ما يبرره ، وقد أكدت حكومتى في بيانات عديدة أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل احدى الاتفاقيات الرائدة في الوقت الحالى لتحقيق تقييد الأسلحة . واسمحوا لى في هذا السبيل أن أشير الى ما ذكره رئيس وفد جمهورية المانيا الديمقراطية في الجمعية العامة في ٢٥ أيلول / سبتمبر من هذا العام حين قال :

" انه لاغنى عن التقدم في ميادين نزع السلاح وتقييد التسليح لازالة سيف الداماوكليس الذى يتمثل في الحرب النووية العالمية ، وتدعيم الثقة المتبادلة للدول في نيات سلمية معلنة واعطاء كافة الدول الفرصة للاشتراك لحل قضية أساسية من قضايا التطور الدولى التي تؤثر على مصالحها الحيوية " .

ان وفدى يلحظ بالرضا أن حوالي مائة دولة وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، بينما صدقت عليها أكثر من ثمانين دولة . لقد وقعت أربع وأربعون دولة غير نووية اتفاقية ضمانات مع الوكالة ، ويسرنا أن نلاحظ أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تلعب دورا هاما في تنشيط عمل الوكالة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وبذلك تمثل عنصرا أساسيا لأنشطة هذه المنظمة الدولية . ويعتبر هذا اضافة الى فاعلية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، كما أنه يدعم فى الوقت ذاته الوكالة فعندما تنضم دول غير نووية أخرى الى المعاهدة ستوقع اتفاقيات ضمانات مع الوكالة ثم تعمل على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بالفعل .

ان جمهورية المانيا الديمقراطية تعلق أهمية عظمى على مؤتمر اعادة النظر في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في آيار / مايو سنة ١٩٧٥ لأن هذا المؤتمر يجب أن يساهم فى زيادة فعالية المعاهدة والاحترام التام لأحكامها ، وفي هذا مصلحة العالم أجمع .  
لقد أيدت جمهورية المانيا الديمقراطية كافة الاجراءات الرامية الى تأكيد تطبيق معاهدة

عدم انتشار الأسلحة النووية ، وسوف تفعل ذلك أيضا فى المستقبل ، ولذا فقد انضمت الى الالتزام الذى تعهدت به الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى وبريطانيا العظمى والدول الأخرى لتطبيق المادة ٣ الفقرة ٢ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الخاصة بامدادات المواد الانشطارية والمعدات النووية .

وفى الدورة الثامنة عشر للمؤتمر العام أيدت جمهورية المانيا الديمقراطية برنامج الوكالة للفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٨٠ ، وهى تعلق أهمية كبرى على البرنامج الفرعى الخاص بالضمانات والمتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وفى هذا الإطار فهى ترى أنه لا يجب السماح بأية تقييمات على تنفيذ هذه المعاهدة . ونحن نتفق مع البرنامج الفرعى للسلامة النووية وحماية البيئة واصدار توصيات السلامة الواردة فى هذا الشأن . كما أن تنمية هذه الضمانات يلقي تأييدا من جمهورية المانيا الديمقراطية ، نظرا للأهمية الكبرى الخاصة بتجميع وتبادل المعلومات حول الاستخدامات الدولية للطاقة النووية .

ولقد أكد مندوب جمهورية المانيا الديمقراطية فى الدورة الثامنة عشر فى مؤتمر الوكالة العامة عن اعتراف بلادنا فى المساعدة بصورة نشطة داخل نطاق إمكانياتها فى تنفيذ برنامج المساعدة الفنية وذلك بتقديم منتجات النفايات المشعة والمواد ، وتقديم المنح والخبراء وعقد الدورات التدريبية وتنظيم الجولات الدراسية .

واسمحوا لى أن أذكر فى هذا الصدد أن وفدى يعتبر أن انتخاب جمهورية المانيا الديمقراطية فى مجلس محافظى الوكالة يعد اعترافا بما فعلته جمهورية المانيا الديمقراطية فى تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ويعد أيضا بمثابة التزام لنا للتعاون بصورة بناءة فى تحقيق المهام التى تواجه الوكالة .

إن وفد جمهورية المانيا الديمقراطية درس بعناية مشروع القرار حول تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ويوافق على هذا المشروع ويود أن يشير الى الفقرة الثامنة من الجزء العامل الذى تحت الدول المعنية على اتمام عملية التصديق بأقصى سرعة ممكنة ، لتحقيق الانضمام التام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .



ونرى أن هذا الطلب ضرورى ، ليس فقط على ضوء المؤتمر الذى سيعقد في آيار/ مايو من العام القادم ، بل انها تخدم استمرار العطية الدولية الخاصة بالانفراج الدولي والاستخدام السلمى للطاقة النووية لمنفعة الشعوب.

ان نتائج ومظاهر التقدم التي أحرزت في الدورة الثامنة عشرة العادية للمؤتمر العام للوكالة ، تؤيد رأينا ، الذى يقول أنه اذا ما تحقق التعاون البناء من جانب الدول الاعضاء فان هذه المنظمة يمكن أن تقدم مساهمة فعالة نحو تنفيذ مبادئ التعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة وتساعد على تدعيم الأمن الدولي والتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

السيد الزغبى (مصر) : يسرنى - بادئ ذى يد - أن أعرب - باسم وفد بلادى - عن  
التهنئة الخالصة للدكتور الكند المدير العام للوكالة على العرض القيم والشامل الذى قدمه لنا صباح اليوم عن أعمال الوكالة خلال العام الماضى . وأود أن أعرب عن تقديرنا الكبير للدور البناء الذى يقوم به سيادته في قيادة نشاطاتها .

كما يسرنى أن أعرب عن ترحيبنا الحار بالأعضاء الجدد الذين انضموا الى الوكالة خلال العام الماضى ، مؤكدا لهم كل تعاون من جانب وفد بلادى .

لقد أتاحت الفرصة لوفد بلادى خلال الدورة الأخيرة للمؤتمر العام للوكالة ، للاعراب عن وجهات نظرنا بالتفصيل في شأن مختلف نشاطات الوكالة ومهامها . وسأكتفي هنا بعدد قليل من الملاحظات العامة .

اننا نعلق أهمية كبيرة على عمل الوكالة . ونعلق أهمية خاصة على نشاطها في مجال تقديم المعونة الفنية الى الدول النامية .

ان الدور الذى يمكن أن تقوم به الطاقة الذرية وتطبيقاتها في حل مشاكل التنمية ، ومشاكل الطاقة وأزمة الغذاء في العالم وخاصة في الدول النامية ، لم يعد محل شك أو في حاجة الى التأكيد .

كما أنه من نافلة القول أن توجيه القدر الكافي من المعونة الفنية الى الدول النامية شرط أساسي ومقدمة لا غنى عنها لكي تستطيع تلك الدول الاستفادة من الطاقة الذرية ، وحتى لا تظل الاستفادة منها قاصرة على عدد محدود من الدول المحظوظة .

ومع تقديرنا للجهد الذى تبذره الوكالة في صدد المعونة الفنية للدول النامية ، فاننا نرى ضرورة تكثيف ذلك الجهد ورفع مستواه ، وتوجيهه نحو الاحتياجات الحقيقية لتلك الدول .

ولقد سبق لوفد بلادى الاعراب عن الرأي في ضرورة تمويل برنامج الوكالة للمعونة الفنية وذلك عن طريق نظام جديد يتصف بالاستقرار ، ولقد اقترحنا مع عدد من الدول النامية الأخرى أن يكون ذلك التمويل من الميزانية العادية للوكالة . وما زلنا نرى أن تعاد دراسة ذلك الاقتراح . ومن ناحية أخرى فاننا نرى ضرورة زيادة الهدف المحدد للاسهامات الاختيارية ، ليرتفع في الاعتبار ليس فقط الطلبات الجديدة التي تقدم من الدول الأعضاء ، وانما أيضا العجز الناشئ عن التضخم وتقلب معدلات التبادل بين العملات .

ويسرني أن أؤكد هنا أن حكومتي - استمرارا في سياستها في تأييد نشاطات الوكالة - قد قررت الاحتفاظ بمستوى مساهمتها في صندوق المساهمات الاختيارية لعام ١٩٧٥ على ما كان عليه عام ١٩٧٤ وهو يزيد عن المبلغ المقدّر دفعه وذلك رغم الظروف القاسية المفروضة علينا . ونحن نأمل أن تزيد الدول المتقدمة والغنية من مساهمتها تمكينا للوكالة من أداء مهمتها . أما بالنسبة لمعاهدة انتشار الأسلحة النووية ، فانني أود أن أسجل هنا ما سبق أن أعلنه وفد بلادى فسي أماكن أخرى من أن حكومة مصر تؤيد أهداف تلك المعاهدة ، وقد وقعت بها بالفعل وان لم تكن قد صدقت عليها بعد ، لاسباب مصروفة لكل من يهتم بهذا الموضوع . ولقد تقدمت مصر بالاشتراك

مع ايران ، بمبادرة لادراج بند اضافي على جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الحالية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وختاماً ، فاني أود أن أعرب عن استمرارنا في تأييد عمل الوكالة . وقبلنا لبرنامجها لعام ١٩٧٥ كما قدم للمؤتمر العام في دورته الأخيرة . ونحن واثقون من نجاح الوكالة في تحقيقه تحت القيادة القادرة لمديرها الدكتور ايكلاندا .

السيد ماكيل ( البرازيل ) ( الكلمة بالانجليزية ) : بادىء ذي بدء ، أود أن أعلن عن تقدير بلادى لمدير عام الوكالة ، الدكتور ايكلاندا ، لتقريره عن أنشطة الوكالة .

لقد أكد وفد البرازيل دائما الأهمية التي تعلقها بلادنا على برامج المعونة الفنية للدول النامية ، التي تشكل الأغلبية العظمى لأعضاء الوكالة . — وما يؤسف له — ان برنامج المساعدة الفنية ، يوجد في منظمة واجهت صعوبات مالية خلال الأعوام الماضية . هذا بالإضافة الى أن أنشطة الضمانات والاشراف قد ازدادت بصورة كبيرة مما أدى الى تخطيط أو اهتزاز في التركيز على الأهداف التي أنشئت الوكالة من أجلها .

ان حكومة البرازيل تود أن تؤكد ثقتها وتأييدها للأهداف السامية والأغراض الكبرى لهذه المنظمة ، وتأمل أن يتم تحقيق هذه الأهداف والأغراض على أساس الاتفاق العام الذى يأخذ في الاعتبار احتياجات الدول النامية واحتياجات الدول المتقدمة . ولكننا ، لانجد أنفسنا في وضع يسمح لنا بتأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم ( A/L. 74٥ ) لاننا نشعر أنه من غير الملائم أن ندخل في هذا المشروع حكما . الدول المعنية على التصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو الانضمام اليها ، والتي يعد موقفنا بصددها معروفا جدا . ولن أتحدث عن هذه المعاهدة ولكنني أرى أن الفقرة الثامنة العاطلة غير ملائمة بالنسبة لنا . وسوف نمتنع عن التصويت حين يقدم هذا المشروع للتصويت .

السيد سكالير ( فرنسا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : ان تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى قدم لنا لا يثير أية اعتراضات من جانب وفدى . وقد أخذنا علما به وأيدناه . ان مشروع القرار ( A/L. 74٥ ) الذى قدم لنا هذا الصباح يحتوى مع ذلك ، فـ في

الفقرة الثامنة من الجزء العامل طلبا موجهها الى كافة الدول أو البلدان المعنية للتصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو الانضمام اليها . واني أجد نفسي لست في حاجة الى التذكير بموقف بلادي فيما يتعلق بهذه المعاهدة ، التي نعتبرها — وهذا ما قلناه في اللجنة الأولى — معاهدة تمييزية بشكل أساسي . ويتوقعها فان فرنسا سوف تكون على أساسها في جانب الدول التي تتمتع بمزاياها لان الالتزامات المترتبة على الدول النووية لا يمكن أن تقارن بتلك المترتبة على الدول غير النووية في هذه المعاهدة .

ومع هذا فان موقف فرنسا تجاه هذا الأمر لا يزال بدون تخيير : وبالنسبة للطلب الوارد في الفقرة الثامنة فاننا لا يمكن أن نوافق عليه ، ولذلك فان وفدى سوف يمتنع عن التصويت عند تقديم المشروع بأكثر .

ويؤسفني أن أقول أن الطلب الذى يعد ذا طابع سياسي ، والذى يندرج تحت أعمال اللجنة الأولى ، قد أدرج في مشروع قرار يجب أن يقتصر على النواحي الفنية ، وهذا الطلب هو الذى يمنع وفد بلادى ووفود دول أخرى ، من الاشتراك في اتفاق عام كان يمكن أن يتمخض عنه بحث هذا الموضوع .

ان موقفنا تجاه مشكلة عدم انتشار الأسلحة النووية لا يزال هو الموقف الذى أعلننا عنه منذ ١٩٦٨ ، ان فرنسا لا تؤيد انتشار الأسلحة النووية ، وسوف تواصل العمل في هذا المضمار كما لو كانت قد وقعت على هذه المعاهدة ، وسوف نواصل السير على هذا المبدأ واستطيع القول بأن الضمانات التى طبقت بالنسبة لتوريد الأسلحة أو المواد الانشطارية كانت كافية .

ختاماً ، أود أن أؤكد أن بلادى تأمل وتتابع باهتمام كبير أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية وانها تشترك بنشاط في أعمالها ، وامتناعنا عن التصويت يجب ألا يفسر على أنه عدم موافقة على هذه الأنشطة ، بل ان امتناعنا عن التصويت يتعلق بمشروع القرار A/L.740 وبصفة خاصة الفقرة الثامنة من الجزء العام .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : سوف تبدأ الجمعية العامة في التصويت على مشروع القرار المتضمن في الوثيقة ( A/L. 740 ) . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .  
اجرى تصويت مسجل :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - أثيوبيا - اسبانيا - استراليا - اسرائيل - جمهورية المانيا الاتحادية - اندونيسيا - ايران - ايرلندا - ايطاليا - باكستان - البرتغال - بلجيكا - بلغاريا - بوتسوانا - بورما - بولندا - بيرو - تايلند - تشيكوسلوفاكيا - تونس - جمهورية اوكرانيا - الاتحاد السوفياتية - جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية - جمهورية - خمير - الجمهورية الديمقراطية الالمانية - الجمهورية العربية الليبية -

جمهورية الكاميرون المتحدة - الدانمرك - رواندا - رومانيا - زائير - ساحل  
 العاج - سرى لانكا - سوازيلند - السودان - السويد - عمان - غينيا -  
 فلبين - فنزويلا - فنلندا - قبرص - كندا - كوبا - كوستاريكا - الكويت -  
 كينيا - لكسمبرغ - ملاوى - ماليزيا - مدغشقر - مصر - المكسيك - المملكة  
 المتحدة - منغوليا - النرويج - النمسا - نيبال - نيوزيلندا - هنغاريا -  
 هولندا - الولايات المتحدة الأمريكية - اليابان - اليمن - يوغوسلافيا - اليونان  
المعارضون : لا أحد .

المتنصتون عن التصويت : الأرجنتين - البرازيل - بنغلاديش - الجزائر - السنغال - فرنسا -  
 النيجر - نيكاراغوا - الهند .

مشروع القرار ( A/L.740 ) : اعتمد ككل بأغلبية ٦٦ صوتاً ضد لا شيء ، وامتناع ٩ عن

التصويت ( القرار ٣٢١٢ د ٢٨ ) .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : أعطي الكلمة الآن للسيد المؤقت مندوب بورما لكي يفسر  
 تصويته .

السيد لوين ( بورما ) ( الكلمة بالانجليزية ) : لقد صوّت وقد بورما في صالح القرار  
 ( A/L.740 ) ككل ، لأن بلادنا تؤيد بصورة عامة أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومع ذلك  
 فان وفدي له تحفظات بالنسبة للفقرة العاملة ( ٨ ) من الجزء العامل التي تحت جميع البلدان المعنية  
 على التصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو الانضمام اليها ، وحيث أن بورما لا تلتزم  
 طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وحيث أننا لم نتلق التعليمات من حكومتنا فقدم اتخذنا  
 هذا القرار .

السيد بينيس ( أسبانيا ) ( الكلمة بالأسبانية ) : لقد صوت وفدى في صالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة ( A/L.740 ) ، لأن القرار ككل ، يتعلق بالموافقة على أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما تظهر في التقرير المقدم من قبل مديرها العام .

ان وفدى يشارك في شعور الرضا الذى يعرب عنه القرار . ولكن وفدى ، له تحفظ بالنسبة للفقرة الثامنة من مشروع القرار ، التي تبدو خارج مضمونها ، إذ أنها تحدد وقتا لانجاز شيء يرجع الى السيادة العليا للدول . واذ قدم هذا الجزء للتصويت ، فان بلادى كانت ستمتنع عن التصويت بشأنه .

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : لقد أتمنا بذلك البند . مناقشة وبحت البند ١٨ من جدول الأعمال . وأود أن أعلن برنامج العمل للغد :  
برنامج العمل

الرئيس ( الكلمة بالفرنسية ) : أود أن أخبر السادة الأعضاء أن برنامج العمل للجلسة بعد ظهر الغد ٦ تشرين الثاني / نوفمبر سيتضمن دراسة تقريرى اللجنة الثانية - القسم الأول الخاص بالبند رقم ٤٢ من جدول الأعمال ، المتعلق " بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والازمء " ، وكذلك التقرير المتعلق بالبند رقم ٤٤ ، من جدول الأعمال بشأن " معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث " وكذلك تقريرى اللجنة الثالثة القسم الأول عن البند ١٢ " تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى " والجزء الأول من التقرير عن البند ٥٣ ، الخاص " بالقضاء على التمييز العنصرى بكافة أشكاله . "

رفعت الجلسة في الساعة ١٨ / ١٠